في قراءة بعضهم واما كأن اذا خففت فتعمل وجوبا
عند الجمهور استصحابا بالاصل وحملا لها على ان المفتوحة
لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان
اسمها لا يجب كونه ضمير الشان ولا حذفه بل يجوز اظهاره
كما قال ويقل ذكر اسمها في اللفظ كقوله كأن ظبيةً تعطو
الى وارق السلم في رواية نصب ظبية ويفصل الفعل
المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبرا
منها باحد شيئين لا غير اما بلم نحو كأن لم تغن بالامس
او بقد نحو فحذورها كأن قد المّا فان كان خبرها
مفردا او جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله وصدر
مشرق النحر كأن ثدياه حقان ويروى كأن ثدييه حقان
وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل انما
خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاؤه
وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن
وقسم يمتنع الغاؤه وهو ان المفتوحة وكأن الملحقة
بها وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن وبين
اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وعملهن
عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك
كما يفهم بالاولى الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا و
مجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما

صدره
ويوما توافينا بوجه مقسم
صدره
لديه هو الذي اصطلاه الحرب
عجزه
فابصرته ولم اعرف من
النجلاء وجدان

مع

مع تأخرهما عن العامل نحو ان في ذلك لعبرة مثال
للمجرور ان لدينا انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك
لعارض نحو ان عند هند عبدها وان في الدار صاحبها
وكذلك لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا
ولا ايلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز
توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن
اذا علم مطلقا عند س وقد يجب اذا سد مسده
واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد
ليت شعري اذا اردف باستفهام قاله في الكافية
الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه
ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم ومن جوزه
اختيارا خصه بضمير الشان غالبا واعلم ان للهمزة
ان ثلاث حالات وجوب الكسر ان لم يسد المصدر
مسدها او مسد معموليها ووجوب الفتح ان سد
ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة
الاولى اقتصر المص وذكر من صورها اربعة فقال
وتكسر ان اذا وقعت في الابتداء اي ابتداء الكلام
حقيقة وحكما نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله لا خوف
عليهم الآية اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لتاولها
بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام و بعد القسم